كتب بالعربية

دراسات في الدين والتربية وفلسطين والنهضة تكريماً للدكتور هشام نشّابه

محمود سويد وماهر الشريف (محرران)

بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٥. ٣٢٩ صفحة.

يأتي هذا الكتاب التكريمي المتنوع للدكتور هشام نشّابه تقديراً من مؤسسة الدراسات الفلسطينية لدوره الرائد فيها، من خلال ترؤوسه مجلس الأمناء خلال ٢٨ عاماً (١٩٨٤ ـ ٢٠١٢)، كما لعمله في التربية والتعليم لعقود. وتتوزع الأوراق البحثية على أربعة محاور: الفكر الديني والتربية وفلسطين والنهضة العربية.

في الفكر الديني

كتب في المحور الأول، السيد محمد حسن الأمين، عالم الدين اللبناني والمستشار في المحكمة الجعفرية العليا، عن "الدين وحق الاختلاف"، ساعياً لكشف الخلفية التي حالت وتحول دون الفصل بين الإلهي والبشري في الفكر الإسلامي الذي يأخذ به السيد، ولا سيما في موضوعة الاختلاف التي هي بمثابة واقع مادي موجود يشير إلى التعدد والتنوع الذي ينكره البعض بحجة إضراره بالاجتماع، وتحديداً عند الأنظمة الشمولية والاستبدادية التي لجأت أيضاً إلى المقدس لنفي التعدد. ويرى السيد الأمين أن مسألة تأصيل الاختلاف تحتاج إلى تحرير "البنية الفكرية العقائدية"، وإزالة الالتباس الحاصل بين البشري والإلهي في مسألة السلطة، وهو يردّ ذلك إلى مصدرين: ١ ـ "الإيمان الإسلامي بالهيمنة الإلهية الكاملة على الحياة والكون والإنسان" (ص ٩)، وبالتالي على شرعنة أي سلطة تقترب من هذا النموذج، ومن ثم قصور الفقه الإسلامي عن التدقيق في هذه المسألة؛

٢ ـ عدم التمييز بين "الشريعة" وسلطة الحكم، ومآل الأمر رفض أي مبدأ يقول بالاختلاف والتعدد. وللسيد رؤيته للخلاص من هذا الالتباس، فهو يقرّ أولاً، بمبدأ الهيمنة الإلهية، لكنه يقرنه بحرية الكائن الإنساني وإنتاجها وحمايتها، وهذا هو المدخل إلى تحرير الاجتماع السياسي الإسلامي وسلطاته من شبهة الحق الإلهي. فشرعية السلطة تنبع إذاً من الخيار الحر للبشر. وثانياً، إذا كانت الشريعة إلهية، فلا يعني أن السلطة كذلك، وهي المستندة إلى الفقه الناجم عن تفسير البشر لأوامر الدين ونواهيه. وسيبقى الالتباس قائماً، في نظر السيد، ما لم تُحسم "إشكالية العلاقة بين الإلهي والبشري"، وما لم تُنقَض "الأسس النظرية الموروثة لإضفاء صفة الحق الإلهي

على السلطة البشرية" (ص ١١).

أما المستشار طارق البشري، في "الحوار بين الثقافات وكيف لا يكون صراعاً"، فيشدد على مقولة الحوار بين الجماعات بصفته ضرورة حياتية، ويضعه في خانة الثقافة المفيدة في "تبادل الأفكار والآراء" لدى المختلفين، ويميّزه عن الجدال وعن الصراع الفكري والحرب الفكرية، حيث محاولات إقصاء الآخر. ويلفت الباحث النظر إلى دور العامل السياسي في إثارة النزاعات والخلافات، ويكون الرد في رأيه من طرف أي جماعة "ثقافياً"، أي أنها تستند إلى تقاليد وعقائد وخبرات تاريخية، مثل مقاومة المهاتما غاندي في الهند التي أخذت تعبير الهندوسية، وبعض المقاومات العربية التي عبّرت عن نفسها من خلال الثقافة الإسلامية. ويرسم المستشار المصري أطر الحوار المرغوب: فهو بين ندّين، ولا يتعلق بالعقائد الدينية بل بين أتباعها وفي شأن أثرها في أحوال البشر المعيشية وشؤونهم، ومن ضوابطه الحرية الفردية وحق الجماعة (وهو الأعلى)، ويكون الحوار دائماً فيما هو نسبيّ، لا فيما هو مطلق. ومن آداب الحوار: الاحترام المتبادل، والاعتراف بالحق في الاختلاف وبالغيرية وعدم التعصب.

يستذكر الأب سليم دكاش اليسوعي، رئيس جامعة القديس يوسف، في ورقته "معهد الدراسات الإسلامية والمسيحية: المعرفة المتبادلة العميقة والصداقة الروحية هما أقوى العهود"، أربعة أعلام كبار: الأب أوغسطين دوبريه لاتور (١٩٢١ ـ ٢٠١١)، والدكتور هشام نشّابه، والأب أندريه سكريما (١٩٢٠ ـ ٢٠٠٠)، والبروفسور يوسف إيبش (١٩٢٦ ـ ٢٠٠٣)، الذين ساهموا في إطلاق سلسلة لقاءات إسلامية ـ مسيحية في سنة ١٩٧٥ على خلفية الحرب الأهلية اللبنانية، تضمنت إلقاء محاضرات. ويقول نشّابه عن أجواء اللقاءات: "عشنا معاً متساوين، مختلفين من دون أن نختلف ومن دون أن نتفرق [....]، الشرط الوحيد الجامع والضامن لثبات التعاون كان الإيمان بالله والصدق والاحترام المتبادل" (ص ٣٣). ومن رحم هذا اللقاء خرج إلى النور، أولاً، قسم الدراسات الإسلامية والمسيحية في كلية اللاهوت التابعة للجامعة اليسوعية في سنة ١٩٧٧، ومن ثم تحول إلى معهد الدراسات الإسلامية والمسيحية في سنة ١٩٨٠، وقد رأى فيه نشّابه حاجة "إلى تطوير فكر جديد بين المسيحيين والمسلمين، وخصوصاً في ما يتعلق بفهمهم لإيمان الآخر" (ص ٣٤).

ويستعرض الأب دكاش نشاطات المعهد ودروسه ومنها: "دور العقل في المسيحية والإسلام". وليس الغرض من الحوار، في نظر المربي المكرَّم، تغيير العقائد، وإنما التعرف إلى الآخر بصورة أفضل، وهي أساساً مهمة المعهد، أي "معرفة الآخر، ومعرفة النقاط المشتركة، ومعرفة ما هو مختلف، والإفادة المتبادلة ممّا هو مختلف" (ص ٣٩)، كما يقول دكاش، ويؤكد استمرار دور المعهد في إعداد قادة في العلاقات الإسلامية ـ المسيحية، وفي "التعارف الديني المتبادل"

(ص ٤٣)، وهنا كانت ريادة نشّابه.

كتب رضوان السيد، المفكر وأستاذ الدراسات الإسلامية في الجامعة اللبنانية، عن "التطرف الديني والإرهاب ومصائر الوسطية الإسلامية". واذ يقرن بين التطرف والإرهاب فإنه يعتبر أن فكرة "الشرعية الدينية" و"الخلافة" وإقامة الدولة الإسلامية مصدر الشطط، ويعرض للتجربة المصرية ولا سيما الإخوان المسلمين (البنّا، وسيد قطب)، وتبنّي هذا الأخير مفهوم المودودي عن الحاكمية التي عنت تكفير الأنظمة التي لا تأخذ بحكم الإسلام. ويبدي السيد بضع ملاحظات جوهرية يناقش فيها القائلين بضرورة الحكم الإلهي: من خلال النصوص، فإن ذلك يُعدّ خروجاً على التقليد، "ومن إنتاج حركات الهوية المتحولة إلى تنظيمات حزبية دخلت في الصراع على السلطة باسم الدين" (ص ٤٨). وقد عنى الحل الإسلامي أن الشريعة (لا الأمة) هي أساس المشروعية، ومهمة الدولة تطبيق الشريعة، أي دولة "الإسلاميين" وهم في السلطة. ويتتبع السيد التطورات التي قادت إلى تبنّي العنف باسم الدين، ويشدد على مفاهيم "الوسطية والاعتدال" سبيلاً لما يسميه "استعادة السكينة الدينية"، وتحققها يكون بخطوات منها: استعادة المؤسسات الدينية لدورها، وخصوصاً "إنقاذ الدين" ومواجهة عمليات تحويل المفاهيم وتحريفها مثل الجهاد والخلافة والتكفير، وقرن ذلك "بنهوض فكري عام يتصدى للأصوليات مباشرة" (ص ٥٦)، ويجب أن يقود هذا إلى عملية "الإصلاح السياسي" للتخلص من الدولة الأمنية العسكرية وصولاً إلى حكم مدني صالح.

وفي سياق متصل شرح محمد مصطفى القبّاج، أستاذ الفلسفة وعلوم التربية في المغرب، "كيف نخدم الإسلام بالعقل؟" في ظل أوضاع نعيشها ويسمها بـ "التخلف الحضاري"، الأمر الذي يفيد بحاجة العالم الإسلامي إلى "فكر تنويري يقطع مع الطروحات الظلامية ليكون متوافقاً مع منطق الحداثة" (ص ٦٥). ويحدد الباحث قواعد ناظمة للدفاع عن الإسلام والمحاججة ضد منتقديه في إطار "أخلاقيات الحوار" (المناظرة)، حيث هناك طرفان يتبادلان الأفكار، والحوار يعني نسبية الحقيقة وعدم امتلاك أحد لها. ويستند القبّاج في ورقته إلى مجموعة نصوص قديمة (ابن حزم؛ ابن رشد؛ أبو حيان التوحيدي؛ ابن مسكويه؛ الشهرستاني)، وحديثة (طه عبد الرحمن) لمفكرين مسلمين تشدد على الحوار وضوابطه.

في التربية

في الباب الثاني المخصص لمحور التربية كتب عصام خليفة، أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية، والرئيس السابق لرابطة الأساتذة المتفرغين فيها، "من أجل إصلاح الجامعة اللبنانية"، مدافعاً عن التعليم عامة، والتعليم العالي خاصة، ودوره في عملية التنمية، متوقفاً عند جامعة بلده، وما يمكن أن تؤديه من وظيفة لتجاوز الانقسام الطائفي والمذهبي، وهي كمؤسسة موحِّدة يراها خليفة تبتعد عن "دورها

الوطني"، وذلك بسبب فقدانها ما كانت تتمتع به من استقلالية، وخضوعها للوصاية السياسية ولمنطق المحاصصة الطائفية في الإدارة. ويعقد الباحث مقارنة يبيّن فيها بدقة نجاحات الماضي وخيبات الحاضر وآمال المستقبل، وهو يعوّل على الجامعة في بناء الإنسان والمجتمع والدولة العلمانيين وتحقيق التنمية.

وعرض سام عبد الكريم عمار، العميد السابق لكلية التربية في جامعة دمشق والمدرّس فيها، أفكاراً "من أجل تربية عربية تستجيب لتحديات العولمة"، منطلقاً من آراء ساطع الحصري وباولو فريري في التربية الرافضة للقهر والاستغلال، ويركز على دور المدرسة والمربي، والغاية هو "الإنسان". ويتوقف عند ما حملته العولمة من ترويج لحقوق الإنسان، فيرى فيها فرصة إغناء للتربية العربية القائمة على التلقينية والسلطوية، وأنها تتضمن الاعتراف بالآخر وبحقه في التعبير، وهو جوهر الديمقراطية، الأمر الذي يتطلب تدريباً على الحوار في المؤسسات التربوية وسيادة التفكير العلمي. ولمواجهة العولمة يقترح عمار جملة مهمات على التربية العربية، منها: أن يتقن التلاميذ مهارات الاتصال، ويتحلوا بالأخلاق، وامتلاك التقانة، والفهم الثقافي والاجتماعي، والمعايير والسويّات، والدعوة الأساسية عنده هي تجاوز السلطوية في التربية العربية، وتنمية الحس النقدي عند المتعلمين، وكذلك روح المواطنة والتسامح.

عن فلسطين

في الباب الثالث "فلسطين"، بحثت المؤرخة الفلسطينية والأستاذة في كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية، بيان نويهض الحوت، في "فلسطين في المؤتمر الإسلامي العام (مكة ١٩٢٦؛ القدس ١٩٣١)"، كاشفة عن خلفيات مؤتمر مكة والظروف التي أحاطت به وفرضت انعقاده، ولا سيما إلغاء الخلافة الإسلامية في سنة ١٩٢٤ على يد مصطفى كمال أتاتورك، وإن كانت الدعوة العلنية التي وجهها الإمام عبد العزيز بن سعود، سلطان نجد، تتعلق ببحث شؤون الحجاز. وتروي الباحثة لقاءات مفتي القدس الحاج أمين الحسيني مع الملك عبد العزيز وتباحثهما في شأن "فلسطين"، وصلاته مع أعضاء المؤتمر التي أفضت إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر إسلامي كبير في القدس هدفه نهوض حركة إسلامية تقف في وجه الإنجليز في فلسطين، وأن يعمل العالم الإسلامي على مناهضة السياسة البريطانية ـ الصهيونية. وتقول الحوت إن ثورة البراق هي من أهم أسباب انعقاد مؤتمر القدس (١٩٣١)، فضلاً عن رغبة المفتي في إشراك العالم الإسلامي في الحفاظ على المقدسات، وهي تفصّل القول في الحيثيات التي رافقت الدعوة وما أثارته من خلافات. وقد عُقد المؤتمر في صباح ٨ كانون الأول/ ديسمبر بحضور فاق ١٥٠ شخصاً يمثلون أكثر من ٢٤ بلداً إسلامياً وعربياً. وأبرز القرارات كان المصادقة على النظام الأساسي للمؤتمر، و"تنمية التعاون بين المسلمين"، و"إنشاء جامعات ومعاهد علمية تعمل على توحيد الثقافة

الإسلامية. ويُبدأ بإنشاء جامعة في بيت المقدس تسمى جامعة المسجد الأقصى" (ص ١٧٥). وتسرد الحوت الجهود المبذولة لوضع قرارات المؤتمر موضع التنفيذ، وتعزو إخفاقها إلى افتقار التنظيمات والمؤسسات العاملة إلى القدرة على التطور والتواصل، علاوة على جهود الانتداب البريطاني طبعاً في إفشال أي مسعى وطني عروبي. لكن الجامع بين المؤتمرَين، في تقديرها، هو "في الوحدة الإسلامية بين مختلف المذاهب، وفي العمل المشترك للحفاظ على الأماكن المقدسة، في رفض صيّغ الاستعمار بكل أشكاله، وفي النهوض بالمشاريع الثقافية والدينية والعلمية" (ص ١٩٢).

يرسم الباحثان، حسن عبد الكريم، عميد كلية التربية في جامعة بير زيت، والباحثة رنا داود في "التعليم في فلسطين"، صورة التعليم المدرسي (مدارس ومناهج) وما طاوله من تغيرات، من الانتداب البريطاني إلى الوقت الراهن في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، ثم مسألة التعليم العالي. والنتيجة التي تخرج بها الدراسة قصور العملية التربوية الفلسطينية عن تحقيق الأهداف الموضوعة لوطن سليب، وهي "الحرية والاستقلال".

في النهضة العربية

أمّا الباب الرابع والأخير فمخصص لـ "النهضة العربية"، فكتب سليم تماري، أستاذ علم الاجتماع في جامعة بير زيت والباحث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عن "عيسى العيسى ويوسف الحكيم: الحركة الأورثوذكسية بين الوطنية العثمانية والنهضة العربية"، متخذاً من سيرتيهما ومواقفهما السياسية نموذجاً لتوضيح "طبيعة الهوية العثمانية ـ العربية في سنوات انحسار الإمبراطورية وفترة تكوين القومية العربية الحديثة" (ص ٢١٨)، ويركز الباحث من خلال قراءة يومياتهما على دور الأورثوذكسية "في تشكيل وعيهما الوطني العثماني والقومي العربي" (ص ٢٢١)، بمعنى أنها لم تكن لتتمايز وتنغلق في خطاب أقلّوي، وإنما "كانت مسيحيتها دين الجماهير العربية والسريانية والقبطية"، وتواصلت مع "ثقافة الإسلام والمسلمين"، وقد ناضل الاثنان في سبيل "تعريب الكنيسة الأورثوذكسية" (ص٢٢٣)، إذ اعتقدا أن "الطبيعة اللاطائفية لنظام الحكم هي أفضل ضمان للمصالح العليا للأمة كلها" (ص ٢٥٦).

ودرس المؤرخ الفلسطيني والباحث المتفرغ في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ماهر الشريف "مفاهيم الحداثة في فكر رواد النهضة العربية"، وأبرزها: الوطنية، والحرية، والمساواة، ودولة القانون، وفصل الدين عن الدولة، وتحرير المرأة، وهي مفاهيم انتقلت بواسطة ما يسميه "المثقف النهضوي الحديث" المولود على وقع التحولات الاقتصادية والاجتماعية في القرن التاسع عشر، والذي وصلته الأفكار التنويرية من مصادر حددها الباحث في ثلاثة: البعثات والرحلات إلى الغرب، ومدارس الإرساليات الأجنبية، والترجمات. ورأى أن النهضويين العرب (رفاعة الطهطاوي؛ خير الدين التونسي؛ أحمد بن أبي الضياف؛ أديب إسحق؛

فرح أنطون؛ قاسم أمين؛ البستانيان بطرس وسليم؛ عبد الرحمن الكواكبي) وعوا هذه المقولات سبيلاً للاقتداء بالغرب المتقدم بما يوائم حال المجتمعات العربية المتأخرة قياساً بحال التمدن، ولا سيما وجود "دولة القانون" ومؤسساتها، وفصل الدين عن الدولة، وتحسين أوضاع المرأة من خلال تعليمها وتوفير فرص العمل لها. ولهذا الغرض فلا ضير عندهم من الاقتباس من الغرب، بل يتوجب عليهم أيضاً تعزيز الألفة الوطنية والوعي السياسي. وينتهي الشريف إلى أن انفتاح النهضويين العرب على الحداثة كان بسبب اقتناعهم بأنها "مكتسب إنساني" لا تخص أوروبا وحدها فحسب، وبأنهم في سعيهم للانخراط فيها سيبقون محافظين على هويتهم وأصالتهم العربية.

وتناولت ريتا عوض "هشام نشّابه في مسيرته التربوية، وارث أمين لفكر المصلحين الأوائل"، وهي تستكمل دراسة ماهر الشريف، فتذكّر برواد النهضة وبأسباب تعثر المشروع. ولأن التعليم شكل حيزاً مهماً من تفكيرهم فإنها تربط بين نشّابه وبين رجالات النهضة، وهو المهموم بتأصيل التربية في التراثين العربي والإسلامي (جعلها موضوعاً لأطروحته)، والذي شدد في العملية التربوية على قيم "الفضيلة والأخلاق والأدب"، وركز على التوفيق بين الإسلام وبين الحضارة الغربية الحديثة، وهو ما باشره رواد النهضة في القرن التاسع عشر. والأمر الذي كان يعني نشّابه، كما تقول عوض، هو الحفاظ على الهوية الثقافية العربية، اذ المهم، في عرفه: "أن نكون مؤمنين بأن ثوابت الدين لا تزعزعها حضارة الحداثة وما بعد الحداثة، بل إن هذه الثوابت هي الضوابط للحداثة وما بعد الحداثة، وهي ضرورية لكي تستمر الحضارة وتتقدم الإنسانية" (ص ٢٩١). وكان مدركاً لدور التربية في عملية بناء الإنسان وتمهيد السبيل للتطور والازدهار، كما لدور المربين الذين خاطبهم للقيام "بواجب توحيد توجهات الأمة، صوناً لحقوقها، ونصرة للحق، وتحقيقاً للتقدم" (ص ٢٩٥).

وختم د. محمد المجذوب، الرئيس الأسبق للجامعة اللبنانية، المحور ببحث "لا أمة مزدهرة بلا لغة قومية متطورة"، مدافعاً فيه عن اللغة العربية باعتبار أن اللغة هي أحد مكوّنات الحضارة، متخوفاً من مساعي إضعافها كما حدث في الماضي مع حضارات قديمة أُبيدت لغاتها، وكما جرى ويجري في فلسطين المغتصبة، ومن التجربة العثمانية التي هدفت إلى القضاء على الحرف العربي، ومن الجهود التبشيرية لقطع صلة العربي بلغته وماضيه. وهو يرى أن التآمر على العربية أتى بسبب اقترانها بالقومية، الأمر الذي دفع المستعمرين على اختلاف ألوانهم إلى فرض لغتهم الأجنبية في التدريس والتعامل. ويدعم الباحث اعتزازه بلغة الضاد بثلاث شهادات، منها قرار الأمم المتحدة في سنة ١٩٧٣ القاضي بجعل "اللغة العربية لغة رسمية في جميع أجهزتها". والكاتب متفائل بقدرة اللغة العربية على مواكبة العصر واكتشافات العلوم، وقد كرست المنظمة العربية للتربية والثقافة

والعلوم، بدءاً من سنة ٢٠١٠ يوماً للغة العربية، والحدث هذا "يمثل تعبيراً عمّا تكتسبه هذه اللغة من أهمية في ضمير الأمة العربية ووجدانها، باعتبارها تحفظ تراثها وذاكرتها".

وينقل د. مجذوب عن عبد العزيز التويجري، المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم (إيسيسكو)، قوله: "إن اللغة ليست لساناً فحسب، ولكنها كذلك وعاء للفكر والثقافة والحضارة، وعنواناً للهوية والشخصية، وأحد مقوّمات الكيان الوطني لكل مجتمع إنساني" (ص ٣١١).

عفيف عثمان
باحث وكاتب لبناني

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

تاريخ فلسطين في طوابع البريد

مجموعة

نادر خيري الدين أبو الجبين

طبعة ثانية مزيدة ومحدثة

٤٩٣ صفحة ١٠٠ دولار